ورقة بحثية حول

التسول
في قطاع غزة

نوفمبر ٢٢٢

واقع التسول في قطاع غزة

تمهيد :

تعد ظاهرة التسول من أخطر الظواهر الإجتماعية والإنسانية التي تعاني منها المجتمعات وتزداد نسبة ظاهرة التسول في الدول النامية بشكل كبير بما فيها فلسطين وقطاع غزة خاصة للأسباب عدة وتعد هذه الظاهرة من أهم نتائج الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ونتيجة طبيعية للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والانقسام الفلسطينين البغيض الذي أدي الى تدهور الحالة الإقتصادية للمجتمع الفلسطيني ولسكان قطاع غزة بشكل خاص ، حيث أدت كل تلك الظروف للمساهمة في دفع عدد من الاسر الأشد فقراً , التي لا يوجد لها معيل او مصدر دخل, للبحث عن أي من الطرق للحصول على الاموال لسد إحتياجاتهم الرئيسية والأساسية ويعتبر التسول أقصر هذه الطرق وأقلها عناء، ولكن لا يعني ذلك بالدرجة الأولي أن كافة الأسر التي تعاني من الفقر قد تمتهن التسول لسد احتياجاتها فهناك العديد من الأسر الفقيرة لم تتجه صوب التسول لسد احتياجاتها، واذا ما كانت ظاهرة التسول من أخطر الظواهر على المجتمع وعلى ممارسي هذه الظاهرة سواء من الأطفال أو الكبار من كلا الجنسين إلا أن هذه الخطورة في هذه الظاهرة باتت تعمل على تعزيز وزيادة عدد المتسولين في المجتمع الفلسطيني دون وجود أي رقابة من قبل الجهات الرسمية في فلسطين وقطاع غزة على وجه الخصوص حيث أصبحت ظاهرة التسول منتشرة بشكل كبير فتجد المتسولين ينتشرون في المنتزهات العامة والمرافق الطرق الرئيسية وإشارات المرور العامة كافة هذه المناطق تساعد المتسولين على الإنتشار وزيادة دخلهم من التسول، ويستخدم المتسولين أساليب متغيرة بشكل شبه يومي تقنع الجمهور بتقديم المساعدة المالية للمتسول وهنا تكمن خطورة الأمر حيث يري المتسول أن حصوله على أموال بسهولة يجعله يستمر بعمله في التسول ويصعب على الجهات الرسمية والمعنية القضاء على هذه الظاهرة، بالإضافة إلى غياب قانون فلسطيني يجرم ظاهرة التسول ويقضي عليها بشكل نهائي.

لذلك سوف نتناول في بداية ورقتنا البحثية **أولاً : التعريف بظاهرة التسول ومن هو الشخص المتسول وأسباب ظهور هذه الظاهرة بالإضافة إلى توضيح أنواع وأشكال التسول وأثارها على المجتمع، ثانياً: جريمة ظاهرة التسول من منظور القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية، ثالثاً: المعالجات القانونية ودور المؤسسات الرسمية للقضاء على ظاهرة التسول .**

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

أولاً/التعريف بظاهرة التسول وأسبابها وأشكال التسول وأثارها على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة :

١- مفهوم التسول:-

ارتبط التسول في مضمونة بداية بحركة الصراع الطبقي في البنية الإجتماعية القائمة بصورة مباشرة، وجاء كإفراز طبيعي للتفاوت الطبقي وإستغلال الأغنياء لحاجات الفقراء واحتكارهم لمصادر الثروات، الأمر الذي يدفع بعدد من الأفراد كنتيجة لذلك إلى امتهان التسول، وإذا ما تحولت هذه الظاهرة إلى مهنة فإن هناك حتماً خلل اجتماعي واضح يستدعي تدخل المختصين والمسئولين[١] .

وقد عرف التسول **لغوياً** بأن أصل كلمة تسول في اللغة يرجع إلى سؤل ويقصد بذلك استرخاء البطن [٢].

اما من **المفاهيم الحديثة** للتسول فقد عرفها أبو سريع بأنه " الوقوف في الطرقات العامة وطلب المساعدة المادية من المارة أو من المحال أو الأماكن العامة أو الادعاء أو التظاهر بأداء الخدمة لغيره.[٣]

وايضاً عرف التسول بأنه " إمتهان طلب المال من الناس بأي وسيلة كانت دون مسوغ شرعي"[٤]

التسول هو استجداء أو طلب المساعدة المادية سواء من طعام أو كساء أو مال لسد احتياجات المتسول من الغير في عدة أماكن قد تكون عامة أو خاصة، وذلك بوسائل عديدة منها: المبيت في الشوارع، ادّعاء المرض لاستعطاف الناس وغيرها من الوسائل الأخرى.

والمتسول هو الشخص الذي يتخذ التسول وسيلة لكسب قوت يومه في سبيل بقاءه على قيد الحياة[٥].

ومن خلال التعريفات السابقة لظاهرة التسول تجد أن جميع التعريفات قد اتفقت على أن التسول هو عملية وليست نتيجة فليس من الضروري أن يكون المتسول مجرماً في كافة الاحوال، وانما في أحوال معينة قد يكون المتسول ضحية يمارس هذا الأمر لدوافع الحاجة المطلقة لسد احتياجاته واحتياجات اسرته للاستمرار في الحياة.

ثانياً / أسباب ظهور ظاهرة التسول داخل المجتمع الفلسطيني وفي قطاع غزة:

هنالك العديد من الأسباب التي أثرت بشكل كبير في ظهور وانتشار ظاهرة التسول الخطير على المجتمع وكما تم التوضيح سابقاً أن هناك اسباب سياسية وأسباب إقتصادية

---

[١] - واقع ظاهرت التسول في مدينتي رام الله والبيرة https://repository.najah.edu/handle/20.500.11888/13221?show=full للباحث علي يوسف عبدالحي

[٢] - ابن منظور ، لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مركم الافريقي ،دار احياء التراث للنشر والتوزيع الجزء ١١، بيروت ، صفحة ٣٥٠.

[٣] - أبو سريع ، محمد (١٩٨٦) ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها ،أكاديمية الشرطة ، القاهرة ،صفحة ٤.

[٤] - الشرفات، علي (٢٠١٣) ظاهرت التسول ،حكمها، وأثارها ، وطرق علاجها في الفقه الإسلامي المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ٩٠٢) ، صفحة ٦١ .

[٥] - موسوعة ودق القانونية https://wadaq.info/

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

- **الأسباب السياسية :**

أ- **الإحتلال الإسرائيلي وفرضه الحصار على قطاع غزة:** منذ عام ٢٠٠٧ م الذي دمر وأدي إلى شلل الحياة الإقتصادية في قطاع غزة وأدي إلى أنهاء عمل الكثير من المصانع وورش العمل التي كانت تعمل على مساعدة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة من خلال وجود معيل لهذه الأسر ولكن مع وجود هذا الحصار وتدمير البنية التحتية الإقتصادية لقطاع غزة ذهبت بعض الأسر بالدفع بأنفسهم أو أبنائهم لممارسة التسول لكسب بعض الأموال لسد إحتياجاتهم الأساسية لهم ولأسرهم، بالإضافة إلى هجمات الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة لاسيما اتجاه المنشئات الإقتصادية والمصانع.

ب- **الإنقسام الفلسطيني:** أثر الإنقسام الفلسطيني بين شقي الوطن بوجود وزارتان في كل شق للوطن ساهم بشكل كبير جدا بتهرب الوزارات والجهات الرسمية من مسئوليتها اتجاه المجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية وتعطل عمل بعض المنشئات والمصانع ذلك كله أدي إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة وزيادة في غلاء الأسعار جراء فرض الضرائب حيث تحصل كل من حكومة غزة و السلطة الفلسطينية على نسبتها من الضرائب المفروضة وهذه الزيادة تساعد في لجوء بعض الأفراد إلى التسول .

- **أما الأسباب الإقتصادية التي أدت إلي ظهور ظاهرة التسول في المجتمع الفلسطيني وفي قطاع غزة وهي :**

أ- **الفقر:** يعد الفقر من الأسباب الرئيسية والإساسية لإنتشار ظاهرة التسول، وذلك يرجع الي أن الشخص الفقير يكون بشكل مستمر بحاجة الي سد احتياجاته الرئيسة وهو يسعي من خلال عملية التسول لسد هذه الاحتياجات.

ب- **البطالة:** تعد البطالة من أهم الاسباب التي تودي الى انتشار ظاهرة التسول حيث يتخذ الشخص البطالة ذريعة له للتسول بادعاء انه لا يجد عمل لكسب الرزق وبالنظر الي المجتمع الفلسطيني وقطاع غزة بالخصوص نجد ارتفاع كبير في نسبة البطالة وخاصة في فئة الشباب حيث انه بحسب تقرير الأمم المتحدة وصلت نسبة البطالة في غزة من بين الأعلى في العالم، حيث وصل معدل العاطلين عن العمل خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٢ إلى (٤٦.٦٪) بالمقارنة مع المتوسط الذي كان يبلغ (٣٤.٨٪) في عام ٢٠٠٦. ووصل معدل البطالة بين الشباب (١٥–٢٩ عاما) إلى (٦٢.٥٪) خلال الفترة نفسها[٦].

ت- **سلاسة التسول:** إن المتسول الذي يمتهن هذه الظاهرة يعتبر التسول عمل لا يحتاج إلى جهد كبير لكسب المال ولا يتطلب مجهود لذلك فبنظره أن التسول طريقة سهلة و لا تحتاج سو اسلوب معين لاستجداء الآخرين ليقدموا له المساعدة وهذا السبب أدي إلى انتشار ظاهرة التسول بشكل كبير.

- **الأسباب الإجتماعية التي ساعدت بعض المتسول لمتهان التسول :**

أ- **المشكلات الأسرية و الإجتماعية:** تعتبر المشكلات الأسرية والاجتماعية من الأسباب المعاصرة للتسول ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة التفكك الأسري الذي يعاني منه قطاع غزة وذلك يتضح من خلال زيادة نسبة الطلاق في المجتمع

[٦] - تقرير صادر عن منظمة أونكتا التابعة للأمم المتحدة https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105962

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

الفلسطيني وهذا التفكك يدفع بعض افراد الاسرة لامتهان التسول لسد حاجاتهم بحجج تعتبر غريبة عن مجتمعنا الفلسطيني وتساعد هذه الأسباب بشكل كبير في زيادة نسبة إنتشار ظاهرة التسول.

ب- **عدم القدرة على العمل:** بالطلاع على هذا السبب نجد ان هناك فئة من المتسولين ليست بالقليلة تسعي إلى كسب رزقها عن طريق التسول ويرجع ذلك إلى عدم قدرته على العمل بسبب معاناته من المرض أو عدم وجود معيل له أو قلة المساعدات التي تقدم له من قبل الدولة وهذه الفئة يري الباحث بانها فئة تحتاج إلى تقديم المساعدة لها من قبل الجهات الرسمية في قطاع غزة للحد من انتشار ظاهرة لتسول لديهم .

ت-ضعف الوازع الديني دافعًا للتسول؛ إذ يجعل تصرفات الفرد غير متوازنة وغير منضبطة، فيفعل أي عمل، دون البحث عما إذا كان حلالاً أم حراماً رغم أن الدين الإسلامي يحث الفرد على العمل وكسب الرزق

ث-كما يشكل زيادة أعداد متعاطي المخدرات سببًا دافعًا للتسول، إذ يعمد متعاطي المخدرات إلى التسول وسيلةً لتوفير المال اللازم لشراء المخدرات.

ثالثاً / التسول وأنواعه وأشكاله وخطورته على الفرد والمجتمع:

هناك العديد من أنماط وأشكال التسول وأنواعه ترتبط بنوع التسول والمتغيرات التي تحكم المتسول داخل المجتمع **وهنا يجب التأكيد على أنه مع تطور الحياه التكنولوجية في قطاع غزة أصبح هناك ظاهرة جديدة لتسول وهو التسول الالكتروني والذي يعد من أخطر مظاهرة التسول في العصر الحديث حيث أنه لا يخضع لرقابة الجهات الرسمية ولا توجد له إحصائيات دقيقة كون أن المتسول يعمل بها في الخفاء دون حسيب أو رقيب وبأسماء وهمية أو قد ينتحل اسم شخصية معروفة لكي تسهل عليه عملية التسول** واذا ما اردنا توضيح انماط واشكال التسول فيجب الاطلاع على الوضع القائم داخل قطاع غزة الذي أدي إلى انتشار هذه الظاهرة ومن انماطه :

أ- **التسول الظاهر:** التسول على اعتباره ظاهرة خطيرة على المجتمع كما تم التوضيح قد تكون مهنه لبعض الافراد الذين يعتبرون التسول الظاهر هو أوضح صورة للتسول بمعني أن المتسول يقوم باستجداء أو طلب المساعدة من الناس بشكل ظاهري ومباشر.

ب- **التسول المقنع:** والمتسول في هذا النمط من التسول لا يقوم باستجداء الناس بشكل مباشر لتقديم المال له أنما يقوم بالقيام بعمل نمطي مثل عرض البضائع الرخيصة على المارة لدفعهم لشرائها منهم مقابل أخذ البضاعة المعروضة أو امتناعهم عن استرجاعها او قيامهم بعمل مثل مسح السيارات المتوقفة على اشارات المرور.

ت- **التسول الموسمي:** تعتبر الاعياد والمناسبات الدينة من أكثر الفترات التي تنتشر فيها ظاهرة التسول وباعتبار أن قطاع غزة يقع في دولة مسلمة فالأعياد والمناسبات الدينية تعتبر فترة نشاط للمتسولين فمثلا شهر رمضان تنشط ظاهرة التسول فيه بشكل كبير ومهول حيث يجدها البعض فرصة لديهم لكسب المال بشكل وفير وفي مقابلة تجد تعاطف كبير

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

لدي سكان قطاع غزة مع المتسولين ويتسارعون بتقديم المال لهم بهدف مرضاه الله وكسب الاجر في هذه الايام الكريمة .

ث- **التسول العرضي:** وبالنظر إلى هذه النوع من التسول فهو لا يؤدي لانتشار ظاهرة التسول بشكل كبير إنما قد تكون هناك بعض الأسباب أدت بالشخص المتسول بشكل عارض لطلب العوز والمساعدة لسد احتياجاته الأساسية واغلب من يقومون بهذا الأمر أشخاص ليست لديهم الرغبة في امتهان التسول ولكن كما تم التوضيح أن هناك ظروف أدت بهم لاستجداء الناس لتقديم المساعدة لهم مثل المسافر الذي فقد نقوده

ج- **التسول الاحترافي :** يعتبر التسول الاحترافي من اخطر ظواهر التسول كون أن المتسول في هذه النوع يعتبر التسول مهنة احترافية يكسب منها المال لسد احتياجاته ويعتبر هذه التسول من أخطر انوع والأشكال التي تهدد المجتمع يجب العمل وبشكل سريع للقضاء على هذه الظاهرة

ح- **التسول الاضطراري أو العاجز :** هو تسول الشخص العاجز عن العمل، والذي لا يتوافر له أي مصدر دخل آخر غير التسول ، ولأن عملية التسول تحدث غالبا في الظل أو بالخفاء كان من الصعب رصد حجم الظاهرة وانتشارها بسبب عدم توفر إحصائيات أو دراسات أو أبحاث رسمية حولها والمتسول فيه بسبب العجز عند القبض عليه يتم أداخله إلى احد دور الرعاية لتامين الحياه الكريمة له .

خ- **التسول الالكتروني :** ظهر مفهوم التسول الإلكتروني مع تطور التكنلوجيا في العالم وقطاع غزة خاصا وأصبح المواطن في الغزي يمتلك وسائل اتصال في عالم السوشيال ميديا وانفتاح العالم أمامه وبسبب الظروف الإقتصادية التي يعشها بدأ في تنفيذ عملية التسول الإلكتروني لجني بعض الاموال لسد احتياجاته ويعتبر هذا التسول من اخطر مظاهر التسول الحديث في العالم ويجب على الجهات الرسمية في قطاع غزة محاربة هذه الظاهرة والعمل على ضبطها ومنع انتشارها وتطبيق نص المادة (١٣٩) من قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ والمختصة بالكسب الغير مشروع و بكافة الوسائل القانونية حسب القوانين الفلسطينية والمطبقة في قطاع غزة .

رابعاً / الاثار المترتبة على انتشار ظاهرة التسول في قطاع غزة :

تعتبر ظاهرة التسول من اخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة الذي يعيش ظروف الحصار والانقسام والفقر والبطالة بمستويات عالية جداً و لهذه الظاهرة آثار خطيرة جداً على المجتمع بشكل عام وتظهر آثار هذه الظاهرة على الأفراد والمجتمع على حداً سواء ومن هذه الآثار :

أ- خطورة هذه الظاهرة تكمن في أن أثرها الرئيسي على الافراد أنها تهدر وتحط من كرامته الإنسانية التي يجب أن تكون مصانة مكفولة بحسب القوانين الفلسطينية والاتفاقيات والمواثيق الدولية

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

ب-وايضاً لهذه الظاهرة أثر كبير في انتشار الجريمة داخل المجتمع في قطاع غزة حيث هناك علاقة طردية بين ازياد ظاهرة التسول وازدياد الجريمة فالمتسول سهل جداً عليه اللجوء إلى السرقة والانحراف وذلك لكي يقوم بجني الأموال التي اعتاد على جنيها بالطرق السهلة وهي التسول.

ت-وكون أن أكثر الفئات من المتسولين هم النساء والأطفال فأن هذه الفئات الهشة والضعيفة متعرضة بشكل مستمر للقوع ضحية للاستغلال وانتهاك حقوقهم الإنسانية وخاصة الاستغلال الجنس لهم.

ث-التسول يودي إلى زيادة لجوء المتسولين للنوم في الشوارع والمفترقات والساحات العامة والمتنزهات وخاصة الأطفال منهم كونهم فئة ضعيفة لا تستطيع توفير مسكن ولا تستطيع دور الرعاية العامة التابعة للجهات الرسمية في قطاع غزة احتوائهم بشكل كامل .

ج- تعرض المتسولين لدهس في المفترقات العامة والشوارع نظراً لان المتسول يتجه إلى السائقين لطلب المساعدة المالية منهم.

خامساً / الإطار القانوني لجريمة التسول في القوانين المحلية والدولية:

١. **الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تجرم التسول:**

- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية)

إن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان لم تحدد المفهوم الخاص بجريمة التسول بشكل مباشر على الرغم من أن بعض المواد والنصوص الواردة فيها شكلت بشكل غير مباشر حماية قانونية للأفراد كالحق في التعليم والحماية من الاستغلال والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وحقوقاً اقتصادية

- ❖ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ قد نص في المادة الاولي منه على " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء" ويتضح من نص هذه المادة ان الإنسان يولد متمتع بكافة الحقوق وله كرامته المكفولة وهذا يتعارض بشكل واضح مع جريمة التسول والتي تودي بشكل أساسي إلى الحط من كرامة الإنسان وإهدارها بصورة واضحة دون مبرر أو مسوغ قانوني لها.
- ❖ **العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية :**

يعتبر العهد من اهم المراجع الرئيسية التي نصت بشكل مباشر على احترام وكفل الحق في العمل والرعاية الصحية والتعليم لجميع الافراد بشكل متساوي فبتوفر عمل مناسب للأفراد تقضي على ظاهرة البطالة والتي تعتبر من الروافد الاساسية لظاهرة التسول حيث نصت الاتفاقية على " تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

مناسبة لصون هذا الحق" ويتضح من خلال نص الاتفاقية انه على كافة الدول الموقعة عليه أن تعترف بحق الافراد في العمل وتفيرها لهم بشكل يتناسب مع أوضاعهم الصحية والجسمانية وبالنظر إلى فحوا هذا النص تري أنه في حال قيام الدولة بتطبيق المعني الحقيقي للنص فأنه تقضي على ظاهرة خطيرة في المجتمع ومجرمة بالقانون وهي ظاهرة التسول .

❖ **اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠ م :**

تعد اتفاقية حقوق الطفل بمثابة الميثاق الدولي لحقوق الطفل وتعتبر اول اتفاقية دولية تحدد مفهوم الطفل حيث نصت على تعريف الطفل في المادة الاولي منها " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه، وعليه دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢ سبتمبر لعام ١٩٩٠ بعد أن قامت الدول الموقعة عليها بالمصادقة

تعترف الاتفاقية أن لكل طفل حقوق أساسية، تتضمّن الحق في الحياة، الحق في الحصول على اسم وجنسية، الحق في تلقي الرعاية الصحية والحق في التعليم الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي وهذا ما نصت عليه المادة (٣٢) [٧]من الاتفاقية وأن على كافة الدول أتخاذ التدبير التشريعية والتربوية والاجتماعية التي تكفل تنفيذ هذه المادة مع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة حيث تقوم الدول بتحديد العمر الأدنى للالتحاق بالعمل وضع نظام ساعات عمل مناسبة وفرض العقوبات المناسبة لضمان إنفاذ هذه المادة بفعالية.

ونصت المادة (٣٣)[٨] من نفس الاتفاقية على أن تتخذ الدول الأطراف كافة التدبير التشريعية والإدارية والتربوية والاجتماعية لوقاية الاطفال من الاستخدام الغير مشروع للمواد المخدرة والمؤثرة على العقل وأيضاً منع استخدام الأطفال لإنتاج هذه المواد

وأكدت المادة (٣٤)[٩] ايضاً على تعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف، بوجه خاص، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع:أ–حمل أو إكراه الطفل على تعاطى أي نشاط جنسي غير مشروع، ب– الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة، ج– الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة.

كافة هذه المواد تؤكد على الحماية الخاصة بالأطفال باعتبارهم أحد اهم الفئات الضعيفة في المجتمع ولو تم النظر بتمعن في نصوص هذه المواد نجدها تتمحور حول الحماية من الاستغلال الإقتصادية والجنسي والحق في الرعاية الاجتماعية الكاملة والحماية

---

[٧] - المادة (٣٢) من اتفاقية حقوق الطفل " أ - تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

ب - تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك"

[٨] - المادة (٣٣) من اتفاقية حقوق الطفل " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، وحسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها"

[٩] - المادة (٣٤) من اتفاقية حقوق الطفل " تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف، بوجه خاص، جميع التدابير الملائمة الوطنية

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

من الانحراف وتعاطي المواد المخدرة والتدخين والتي تعتبر كافتها من أهم الأثار السلبية لظاهرة التسول والتي تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والافراد وصحيح أن الاتفاقية لم تنص بشكل مباشر وواضح عن جريمة التسول وكيفية القضاء على هذه الظاهرة ولكن من خلال نصوصها التي تكفل للأطفال الحماية الكاملة والتي تؤكد على أنه يجب حماية من كافة مظاهر التي تحط من كرامتهم وتهدر طفولتهم لذلك فالقضاء على ظاهرة التسول التي تعصف بالأطفال من أولويات الدولة الموقعة على الاتفاقية .

٢. **القوانين الوطنية والتشريعات الفلسطينية التي تجرم التسول:**

المشرع الفلسطيني لم يترك ظاهرة التسول التي كما تم توضيحها أنها من أخطر المظاهر التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني وقد أولي اهتمام كبير لها وقد نص صراحة في بعض التشريعات بشكل واضح ومباشر مثل قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ وقوانين تطرقت لها بشكل غير مباشر مثل القانون الأساسي وقانون العمل الفلسطيني وقانون الطفل الفلسطيني.

❖ **القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥ م :**

لم ينص المشرع الفلسطيني صراحة وخاصة في القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥ على ظاهرة أو جريمة التسول في مواده بل أن المشرع الفلسطيني نص في مواده بتوفير الحماية الكاملة للإنسان بشكل عام دون النص على الحماية من فعل معين بحد ذاته ويتضح ذلك من خلال الكلمات الواردة في النصوص القانونية حيث نصه المادة (١/٢٢)[١٠] ومن خلال الفقرة الأولي من المادة وبالاطلاع على الكلمات الواردة فيها نجد المشرع الفلسطيني قد نظم بموجب القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجزة والشيخوخة وهذه الفئة من أهم الفئات الضعيفة التي من الممكن أو الطبيعي التوجه إلى ممارسة ظاهرة التسول لتوفير الاحتياجات الرئيسة ليبقوا على قيد الحياة، وايضاً نص القانون نفسه سالف الذكر في المادة (١،٢،٣/٢٩)[١١] وهذه الفئة أيضا من اكبر روافد ظاهرة التسول ويجب العمل على حمايتها بكافة الاشكال القانونية والاجتماعية وعدم السماح باستغلالهم لأي غرض أو عمل يضر بسلامتهم أو صحتهم أو تعليمهم ، وهنا يجب التأكيد أن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥ لم ينص بصراحة على تعريف هذه الظاهرة ولم يضع أي مفهوم لها ولكن لم يترك الامر بدون الإشارة بحماية كرامة المواطن الفلسطيني وعدم أهادرها وحماية كافة الفئات الضعيفة والهشة .

❖ **قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠**

قانون العمل الفلسطيني لم يتطرق بشكل مباشر لمفهوم التسول وانما قام المشرع الفلسطيني المعد لقانون العمل بتفسير مفهوم العمل من خلال التعريف الخاص بالعمل في المادة الأولي[١٢] من القانون اما التسول فلم يورد بشكل مباشر مفهوم لها ضمن مواد القانون ومن خلال تفسير المادة سالفة الذكر نجد المشرع الفلسطيني بأنه عرف العمل بالمجهود الذي يبذله العامل مقابل أجر تحت اشراف وأداره صاحب العمل من خلال هذا النص يتبين الفرق الواضح بين العمل والتسول حيث أن العمل هو بذل جهد وعمل أما بدني او

---

[١٠] - المادة ٢٢ فقرة ١ من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥ " ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة"

[١١] - المادة ٢٩ الفقرة ١،٢،٣ من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥ " رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني، وللأطفال الحق في: ١- الحماية والرعاية الشاملة. ٢- أن لا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم. ٣- الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية "

[١٢] - تعريف العمل في المادة الاولي من قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ العمل: كل ما يبذله العامل من جهد ذهني أو جسماني لقاء أجر سواء كان هذا العمل دائماً أو مؤقتاً أو عرضياً أو موسمياً.

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

عقلي أو فني من قبل العامل تحت أشراف صاحب العمل مقبل أجر أما مفهوم التسول والمعني الحقيقي لتسول هو قيام المتسول بالتحايل واستخدام اساليب الخداع لدفع الناس لتقديم المساعدة المالية له وهذا الفعل يختلف عن العمل ولا يمكن اعتباره عامل .

❖ **قانون الطفل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤**

أورد المشرع الفلسطيني قانوناً خاصاً بالطفل الفلسطيني يتكون من (٧٥) مادة موزعين في ثلاثة عشر فصلاً جميع هذه المواد تكفل الحماية للطفل وقد عرف المشرع الفلسطيني في المادة الاولي منه الطفل بأنه كل إنسان لم يتم الثامنة عشر من عمره كما أن نفس القانون قد كلف الدولة حماية الطفل من التدخين وتناول المواد الكحولية والمؤثرة على العقل كما منع استخدام الأطفال في إنتاج تلك المواد أو بيعها أو ترويجها وهذا ما نصت عليه صراحة المادة (٢٧) منه وقد كفل القانون ايضاً في مواده وخاصة المادة (٣٧) منه على أنه لكل طفل الحق في التعليم المجاني حتي المرحلة الثانوية بالإضافة إلى إلزامية التعليم حتي اتمام المرحلة الاساسية العليا كحد ادني والزم الدولة اتخاذ كافة التدابير اللزمة لمنع التسرب المبكر للطفال من المدارسة وقد حظرت المادة (١/٤٦) استخدام الأطفال في الأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة والزم الدولة باتخاذ تدابير اللازمة لضمان ذلك ولكن ما يؤخذ على هذه القانون بعد الاطلاع على مواده أن هناك ضعف في اليات الالزامية للدولة في الحماية والاضافة إلى عدم تضمين القانون عقوبات واضحة تجرم مخالفة هذا القانون فيحال من انتهاك مواد القانون وخاصة في الحالات التي يتم إستغلال الأطفال اقتصادياً واخيراً عدم وجود لائحة تنفيذية لهذا القانون تحميه ، نجد هنا أن المشرع الفلسطيني أورد في القانون مادة واضحة تعرف وتجريم وتحمي الطفل من استغلاله في التسول ومنع تشغيلهم في ظروف مخالفة للقانون وإرغامهم على قيامهم بعمل يعيق تعليمهم ويضر بصحتهم وسلامتهم وقد أكدت المادة (٤٣) من القانون على " يمنع إستغلال الأطفال في التسول كما يمنع تشغيلهم في ظروف مخالفة للقانون أو تكليفهم بعمل من شأنه أن يعيق تعليمهم أو يضر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية " فبحماية القانون لفئة الأطفال والتي تعتبر من أكبر روافد ظاهرة التسول يجعلنا نطالب كافة الجهات الرسمية في قطاع غزة بتفعيل القانون وتفعيل المادة ٤٣ منه والضغط للقضاء على هذه الظاهرة المجرمة بالقانون من أجل القضاء وبشكل نهائي على ظاهرة التسول لدي الأطفال .

❖ **قانون بشان الهيئات المحلية رقم ١ لسنة ١٩٩٧ :**

وهنا أكد المشرع الفلسطيني في قنون الهيئات المحلية وخاصة المادة (٢٠) منه على " منع **التسول** وإنشاء الملاجئ للمحتاجين ومراقبة جمع التبرعات في الأماكن العامة" ومن خلال وضوح النص فأن القانون قد منع التسول بشكل كامل والزم الدولة والجهات الرسمية بإنشاء الملاجئ للمحتاجين ومراقبة جمع التبرعات في الاماكن العامة اذا على الجهات الرسمية في قطاع غزة إنشاء دور الرعاية للمتسولين تحاول قدر المستطاع فيها احتواء كافة المتسولين من جميع الفئات العمرية والجنسية للحد من أنشار جريمة التسول في قطاع غزة ومنع توافد المزيد من الأطفال والنساء للعمل في مهنة التسول التي اصبحت ظاهرة خطيرة جداً على المجتمع

❖ **قانون العقوبات الفلسطيني ٧٤ لسنة ١٩٣٦ :**

أن المشرع في قانون العقوبات قد نظم جريمة التسول واعتبارها جريمة معاقب عليها قانوناً واعتبار التسول ظاهرة من أشكال الكسب الغير مشروع كما جاء في المادة ١٩٣ الفقرة ب ، ج والتي نصت على " ب – كل من استعطي أو طلب الصدقة من الناس متذرعاً إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأية وسيلة أخري سواء أكان متجولاً ام جالساً في محل عام أو وجد يقود ولداً دون السادسة

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

عشرة من عمره للتسول وجمع الصدقات أو يشجعه على ذلك ، ج – كل من وجد متنقلاً من مكان لآخر لجمع الصدقات والإحسان أو ساعياً لجمع التبرعات الخيرية مهما كان نوعها بالاستناد إلى ادعاء باطل " من خلال المفهوم العام لنص المادة وخاصة تفسير الفقرة ب ، ج منها نجد أن القانون قد جرم ظاهرة التسول وقد شدد القانون في فرض العقوبة في حال تكرر الفعل مرة أخري حيث قرر القانون حبس المتسول في المرة الاولي التي يتم ضبطها فيها لمدة شهر وفي حال تكرر الجرم مرة أخرى تشدد العقوبة لمدة عام ومن هذا المنطلق للتشديد فأن القانون رأي أن تكرار هذا الجرم باعتبار أن مرتكبة اصبح يمارس التسول بمنظور مهنية أي أنه اصبحت يعتبر ارتكابه لهذا الفعل بأنه يعمل لكسب رزقة كما ومن الملاحظات التي اخذت على القانون أنه جرم ظاهرة التسول التي يقوم بها الكبار أو ان يكون الكبير استعمل طفل دون سن السادسة عشرة للتسول وكان اولى بالقانون أن يحترم الخصوصية للأطفال وتجريم كل من يستعمل طفل دون سن الثامن عشرة حسب التعريف الحقيقي للطفل كما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والقانون الاساسي الفلسطيني الذين اتفقوا أن الطفل هو كل ما دون الثامن عشرة من عمرة .

سادساً / ارتباط ظاهرة التسول بارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة :

قبل البدء بربط ظاهرة التسول بزيادات معدلات البطالة في قطاع غزة يجب اولاً توضيح المفهوم الحقيقي للبطالة فبحسب المفهوم الصادر عن منظمة العمل الدولية للبطالة بأنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين فيه ولا يجدونه، وتمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها دولة فلسطين وقطاع غزة على وجه الخصوص جراء عواقبها السلبية على مختلف جوانب الحياة الخاصة والعامة.[١٣]

وهناك تعريف سياسي حديث لمفهوم البطالة والذي يعرفها بأنها " التوقف عن العمل أو عدم توافر الإمكانيات لدى الدولة لتشغيل الأيدي العاملة، ويعود السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي ضمن مهنة معينة أو مؤسسة، وبعض السياسات الحكوميّة التي لا تتدخّل في تأمين العمل، وتباطؤ النشاط الاقتصاديّ، وغيرها، وهناك تعريف قانوني للبطالة حيث يعرف البطالة بأنها " انعدام العمل أو المورد الشخصي الكافي لإعالة النفس والعائلة[١٤].

لهذا تعتبر البطالة من الأسباب الرئيسية التي تودي إلى انتشار ظاهرة التسول في قطاع غزة ، كون ان المتسول القادر على العمل ولا يستطيع الحصول عليه وهو غير متوفر له فيسعي لسلك أقصر الطرق للحصول على الاموال لسد احتياجاته واحتياجات أسرته واقصر هذه الطرق هي التسول فتصبح البطالة من أهم مركز واسباب انتشار ظاهرة التسول .

إحصائيات تتعلق بمعدلات البطالة والفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠٢١:

بحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠٢١ الذي اوضح نسبة البطالة في الضفة الغربية و قطاع غزة للعاملين من سن ١٥عام فأكثر بلغ (٢٦.٤٪) خلال عام ٢٠٢١ في فلسطين، بواقع (٢٢.٤٪) بين الذكور مقابل

---

[١٣] - وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3424

[١٤] - موضوع كوم
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

(٤٢.٩٪) بين الإناث، وقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة (٤١.٧٪)، بواقع (٣٧.٢٪) للذكور و (٦٤.٥٪) للإناث.

ولكن بالنظر إلى الشق الثاني للوطن ، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ (١٥.٥٪)، بواقع (١٢.٤٪) بين الذكور مقابل (٢٨.٩٪) بين الإناث، وقد تركز معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين حيث بلغت (٢٧.٨٪)، بواقع (٢٣.٥٪) بين الذكور مقابل (٥١.٤٪) بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

وهي قطاع غزة منطقة الوقعة عليها الدراسة فقد بلغ معدل البطالة (٤٦.٩٪)، بواقع (٤١.٩٪) بين الذكور مقابل(٦٥.٠٪) بين الإناث، كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين حيث بلغت (٦٨.٩٪)، بواقع (٦٥.٠٪) للذكور مقابل (٨٦.٨٪) للإناث في نفس الفئة العمرية.

أوضحت النتائج إلى أن أعلى معدل للبطالة في قطاع غزة كان في محافظة دير البلح ٥٢.٩٪، يليها محافظة خانيونس ٥٠.٥٪، ثم محافظة رفح ٤٩.٦٪ وكان أدنى معدل للبطالة في محافظة شمال غزة ٣٨.١ % .[١٥].

❖ **رسم بياني يوضح نسبة البطالة في فلسطين بين الذكور والإناث حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

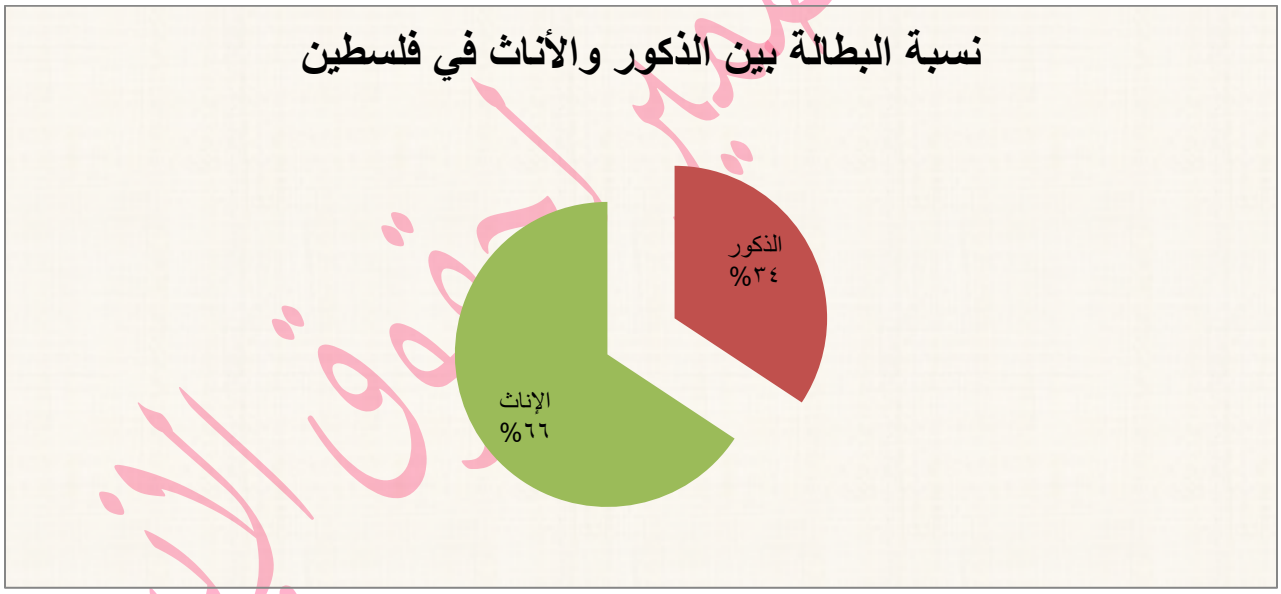

من خلال هذا الرسم البياني يتضح للقراء بأن نسبة البطالة بين الجنسين في الفترة العمرية بين ١٥-٢٤ عام تؤكد أننا ما لزلنا في مجتمع لا يؤمن بالدرجة الأولى بعمل المرأة وذلك بتبيان أن نسبة البطالة لدي الإناث تقريباً ضعف الذكور حيث تصل إلى ٤٢.٩٪ مقارنة مع الذكور التي تصل إلى ٢٢.٤٪ هذا بالإضافة إلى أن هناك مؤشر خطير حيث ان النسبة مرتفعة للفئة العمرية من ١٥-٢٤ عام وهي فئة معرضة بشكل رئيسي التسول فهم في هذه الفترة العمرية يستطيعون تقديم كافة طاقتهم للعمل فاذا لم يجدوا هذا العمل لتفريغ طاقتهم سوف يلجئون للتسول لسد هذا الحاجات وهذه الإحصائيات والأرقام لا تعني بالدرجة الاولى أن كافة هذه الفئات

[١٥] - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3424

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

متسولة ولكن يري الباحث أنه قد يلجئ البعض منهم لتسول وهنا تكمن خطورة زيادة معدلات الفقر والبطالة ، النسبة الصادرة عن الجهاز المركز الاحصاء الفلسطيني يدق نقوس الخطر للمجتمع الفلسطيني بضرورة توفير فرص عمل لهذه الفئات بما يضمن كافة الحقوق العمالية

❖ **والجدول التالي سيوضح نسبة البطالة في الضفة الغربية ومقارنتها بنسبة البطالة في قطاع غزة خلال العشرة سنوات الاخيرة وتوزيعهم بين ذكور واناث .**

السنة	معدل البطالة	الذكور	الإناث	الضفة الغربية	قطاع غزة
٢٠١٠	٪٢٣.٧	٪٢٣.١	٪٢٦.٨	٪١٧.٢	٣٧.٨
٢٠١١	٪٢٠.٩	٪١٩.٢	٪٢٨.٤	٪١٧.٣	٢٨.٧
٢٠١٢	٪٢٦.٧	٪٢٤.٤	٪٣٦.١	٪٢٣.٠	٣٤.١
٢٠١٣	٪٢٣.٤	٪٢٠.٦	٪٣٥.٠	٪١٨.٦	٣٢.٦
٢٠١٤	٪٢٦.٩	٪٢٣.٩	٪٣٨.٤	٪١٧.٧	٤٣.٩
٢٠١٥	٪٢٥.٩	٪٢٢.٥	٪٣٩.٢	٪١٧.٣	٤١.٠
٢٠١٦	٪٢٦.٩	٪٢٢.٢	٪٤٤.٧	٪١٨.٢	٤١.٧
٢٠١٧	٪٢٨.٤	٪٢٣.٢	٪٢٨.٢	٪١٨.٧	٤٤.٤
٢٠١٨	٪٣٠.٨	٪٢٥.٠	٪٥١.٢	٪١٧.٦	٥٢.٦
٢٠١٩	٪٢٥.٣	٪٢١.٣	٪٤١.٢	٪١٤.٦	٤٥.١
٢٠٢٠	٪٢٥.٩	٪٢٢.٥	٪٤٠.١	٪١٥.٧	٤٦.٦
٢٠٢١	٪٢٦.٤	٪٢٢.٤	٪٤٢.٩	٪١٥.٥	٤٦.٩

كما هو صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نهاية عام ٢٠٢١ بخصوص معدلات البطالة والفقر في فلسطين يتضح من خلال الجدول السابق الذي يقارن بين معدلات البطالة في السنوات العشرة الأخيرة مقارنا بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومفصلاً لهذا النسب بين الجنسين " ذكور وإناث" وكما هم مبين في الجدول السابق فأن نسبة البطالة لدي الأثاث اكثر من الذكور وقد شهد عام ٢٠١٨ أعلى نسبة معدلات للبطالة في فلسطين حيث وصلت نسبة البطالة في الضفة الغربية (١٧.٦٪) وفي قطاع غزة الذي يشهد مؤشر خطير جداً وصلت فيه إلى (٥٢.٦٪) فيما وصلت في عام ٢٠١٨ ايضاً نسبة البطالة لدي الذكور (٢٥.٠٪) ولدى الإناث (٥١.٢٪) [١٦].

[١٦] - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3424

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

يعتبر قطاع غزة الذي يشهد ارتفاع عالي جداً في معدلات البطالة في العشرة سنوات الأخير حيث وصلت نسبة البطالة في عام ٢٠٢١ (٤٦.٩٪) مقارنة في الضفة الغربية التي شهد نسبة البطالة فيها (١٥.٥٪) فيرجع ذلك لعد عوامل منها الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧ بالإضافة إلى استمر حالة الانقسام السياسي الفلسطيني هؤلاء العاملين ساعدوا في زادة هذه النسبة ويضعنا أما معضلة كبيرة وهي أن قطاع غزة بحاجة ماسة إلى تظافر جميع الجهود لتوفير فرص العمل بشكل كامل لجميع الفئات ورفع الحصار وأنهاء الانقسام لمنع توجه هذه الفئات للجوء لتسول لسد احتجاجيتها الاساسية ولكي نمنع ولو بشكل بسيط تغول الأخرين " مافيا التسول" على حقوق الأشخاص الذين قد تدفهم هذه المافيا لامتهان التسول[١٧] .

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره الفصلي فإن معدل البطالة في غزة في الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ وصل إلى .44.1% وبهذا فقد انخفض معدل البطالة بنسبة ٢.٥٪ مقارنةً بالربع السابق كان معدل البطالة حينذاك 46.6% أما في الضفة الغربية فقد سُجل هذا الربع معدل بطالة بنسبة[١٨] ١٣.٨٪ .

أن هذه النسب التي تدل على معانه قطاع غزة والضفة الغربية من زيادة في معدلات البطالة لا تعني بالدرجة الاولي إن كافة من يعانون من البطالة في المجتمع الفلسطيني هم متسولين ولكن يري الباحث أن هذه النسب ولإحصائيات وخاصة ارتفاعها قد يؤدي الى زيادة انتشار ظاهرة التسول وخاصة اننا في بداية الورقة البحثية تحدثنا عن ارتباط الفقر والبطالة والأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة بزيادة نسب التسول وما يودي الفقر والبطالة بالدفع بالمواطن وخاصة الأكثر فقر منهم إلى كسب المال عن طريق التسول لسد احتياجاته هو وأسرته وخاصة الاحتياجات الاساسية التي تساعده على البقاء على قيد الحياة.

سابعاً / اساليب معالجة ظاهرة التسول من الناحية القانونية والاجتماعية.

يجب الإشارة إلى ان المؤشرات التي عرضت أعلاه لا تبشر بمستقبل في قطاع غزة رغم الجهود المبذولة، فهي لم تضع ضوابط رادعة للحد من انتشار ظاهرة التسول.

ان الاحصائيات تنذر بتنامي ظاهرة التسول بشكل لافت في المجتمع الفلسطيني مما يجعل من التدابير والاحكام المتعلقة للقضاء على هذه الظاهرة بشكل كامل غير كافية وعاجزة عن الحد من مخاطر هذه الظاهرة، لذا لا بد من إصلاح القوانين السارية وصياغة قوانين جديدة تكون رادعة اكثر.

وعلى الرغم من انضمام فلسطيني للاتفاقيات الدولية واتفاقية حقوق الطفل التي تجرم الاستغلال الاقتصادي للأطفال وتمنع استغلالهم في التسول من قبل اخرين أو القيام بذلك بأنفسهم يرجع إلى استمرار وجود الانقسام الفلسطيني وتعطيل المجلس التشريعي أصبح من الصعب موائمة التشريعات والقوانين الوطنية الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين عام ٢٠١٤ وهذا أدي إلى استمرار العمل بالقوانين القديمة المطبقة في الأراضي الفلسطينية مثل قانون العقوبات المطبق منذ عام ١٩٣٦ وقانون

[١٧] - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3424
[١٨] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4293

الطفل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ والتي لو تم النظر في موادها التي تختص بظاهرة التسول نجد هذه القوانين تخلوا من إجراءات عقابية رادعة ومشددة بحق منتهك ومخالف القانون الأمر الذي يعني وجود ضعف كبير بهذه القوانين ويدعنا ندق ناقوس الخطر للمطالبة بتعديل القوانين ليصبح متوائم مع الاتفاقيات الدولية المنضمة لها فلسطين مؤخرا هناك كثير من الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الطفل والذي يعتبر الرافد الأساسي لظاهرة التسول .

كما يجب اتخاذ عدة خطوات لمعالجة هذه الظاهرة ومنها وضع هيئات أو لجان خاصة لمراقبة ومتابعة ظاهرة التسول تعمل تحت أغطية قانونية صارمة ورادعة ضد كل من تسول له نفسه في القيام بالأفعال التي تودي إلى التسول، وضرورة اشراك كافة الأطراف والجهات المعنية والتنسيق فيما بينها بهدف وضع وتنفيذ سياسات وطنية متكاملة لمكافحة ظاهرة التسول.

وهنا نطرح العديد من الطرق والاساليب تساعد في معالجة ظاهرة التسول والحد منها وذلك من خلال وضح حلول لهذه الظاهرة وهي على النحو التالي:

أ- على وزارة التنمية الاجتماعية فتح المزيد من دور الإيواء والملاجئ لتضم أكثر عدد ممكن من المشردين وخاصة الأطفال منهم الذين لا يوجد لهم مكان لإيوائهم بسبب تفرق الاهل وانفصالهم او بسبب وفاه الاهل.

ب-زيادة الدعم والمساندة المالية للأسر المحتاجة في المناطق الهشة والفقيرة والنائية وذلك برفع الخدمات الحياتية لهم ونشر الوعي لديهم بمخاطر ظاهرة التسول على أنفسهم وعلى المجتمع.

ت-العمل على تحديث قاعدة البيانات للأسر الفقيرة في قطاع غزة بشكل مستمر ومشاركتها من قبل وزارة التنمية الإجتماعية مع مؤسسات المجتمع المدني الخيرية التي تقدم المساعدات لهذا الاسر ولضمان وصول المساعدات لمن يحتاجها.

ث-وضح حد لظاهرة التسرب المدرسي ومنعها بشكل كامل كون ان الاطفال يعتبرون من الروافد الاساسية لظاهرة التسول.

ج- تفعيل دور المؤسسات المدنية بشكل واسع لنشر الوعي بخطورة التسول وتقديم المساعدات العينية والمالية لهذه الاسر لسد احتياجاتها الرئيسية.

ح- تفعيل دور الاعلام وحمالات الضغط والمناصرة لنشر الوعي بظاهرة التسول للحد من انتشارها داخل المجتمع.

خ- تفعيل نصوص المواد القانونية التي تجرم التسول وتشديد العقوبة بحق مرتكبي الجرم في حال تكرار هذا الفعل لتصل العقوبة لاعتبارها جنحة مشددة العقوبة لكي لا يتم استخدام المتسولين من قبل أشخاص اخرين " مافيا التسول " .

د- فتح افق عمل للأشخاص القادرين على العمل من المتسولين وذلك بهدف تشجيعهم على العمل والحصول على مصدر رزق لهم من كدهم وعرق جبينهم لكي نمنع المزيد من انتشار هذه الظاهرة

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

ذ- العمل على تشجيع الباحثين الاقتصادين والاجتماعين بزيادة العمل على اصدار دراسات بحثية بخصوص ظاهرة التسول وخطورتها على الفرد والمجتمع.

ر- على وزارة التنمية الإجتماعية تفعيل دور الضمان الاجتماعية ولجان الحماية للأشخاص الغير قادرين على العمل والعاجزين نتيجة الشيخوخة أو مرض أو إعاقة لديهم.

ز- على الجهات الحاكمة في قطاع غزة زيادة المصروفات والنفقات التي تقدم للجنة الحماية التابعة لوزارة التنمية الإجتماعية لكي تقوم بمهمها وادراجها ضمن الموازنة العامة.

ثامناً / دور وزارة التنمية الإجتماعية بقطاع غزة في الحد من أنتشار ظاهرة التسول وطرق مكافحتها :

من خلال اللقاء الذي تم مع الأستاذة/ ربا البيطار مدير دائرة الأسرة والطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة حول مدي انتشار ظاهرة التسول في قطاع غزة أكدت لنا أن التسول في قطاع غزة لا يعتبر ظاهرة وإنما مشكلة تواجه المجتمع الغزي كأي دولة أو مجتمع آخر، وأن الأفراد المتسولين يشكلون نسبة قليلة جدا من عدد سكان قطاع غزة، كما أكدت أن الوزارة قامت بالعديد من التدخلات سابقا للحد من هذه المشكلة وفي الوقت الحالي تعمل من خلال لجنة حكومية منبثقة عن اللجنة الوطنية لتعزيز السلوك القيمي، حيث تتشكل هذه اللجنة من عدد من الوزارات المعنية "وزارة التنمية الاجتماعية رئاسة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، النيابة العامة، القضاء النظامي، وزارة العمل..." حيث تم اعداد خطة شاملة ستنفذ قريبا جدا بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والأهلية، ومن أهم الاستعدادات التي قامت بها الوزارة لتنفيذ خطة التدخل توسعة مؤسسة الربيع لتوفير المكان اللازم لتأهيل حالات الأطفال المتسولين من عمر ١٢ عام لغاية أقل من ١٨ عام والعمل على دراسة أوضاعهم الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ووضع خطة تدخل مناسبة لكل طفل منهم بشكل منفرد ومن ثم إعادة دمجه مرة أخرى في أسرته بعد ضمان الاستقرار الأسري له هذا في حال كان الطفل غير ممتهن للتسول باعتبار أن هؤلاء الأطفال ضحايا ظروف اجتماعية يعيشونها.[١٩]

- **اليات عمل دائرة الأسرة والطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة :**

دور دائرة حماية الطفولة هي حماية الأطفال المعرضين للخطر والايذاء بشكل عام، والأطفال المتسولين جزء من هؤلاء الأطفال، لذا تستقبل الوزارة حالات الأطفال المتسولين المحولة من المؤسسات الحكومية والأهلية وفق نظام تحويل مفعل ومتفق عليه، يتم دراسة الحالة المحولة من كافة الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية... الخ، ووضع خطة تدخل مناسبة وتنفيذها

[١٩] - مقابلة الباحث مع وزارة التنمية الإجتماعية – غزة

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

وتقديم كافة الخدمات اللازمة لها من خلال الخدمات التي تتوفر لدى الوزارة أو من خلال التنسيق مع المؤسسات الحكومية والأهلية الشريكة التي تتوفر لديها الخدمات التي تحتاجها الحالة وفق سرية تامة.[٢٠]

- **<u>الإجراءات التي تتخذها وزارة التنمية الإجتماعية بحق المتسولين الذين يعتبر التسول مهنه :</u>**

المتسولون المتمهنون للتسول وفق القانون "يعتبر هذا كسب غير مشروع"، وبالتالي هذا ليس دور وزارة التنمية الاجتماعية، وانما دور وزارة الداخلية والنيابة العامة والقضاء، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وفق ما نص عليه القانون، سواء كان المتسول رجل أو امرأة أو طفل. ومن المعلوم أن الأطفال في خلاف مع القانون يتم استيعابهم في مؤسسة الربيع حيث تقوم المؤسسة بتنفيذ برامج تساعد في إعادة تأهيلهم ودمجهم في أسرهم والمجتمع بعد انتهاء محكوميتهم.[٢١]

- **وحول الأعداد والنسب الحقيقية للمتسولين في قطاع غزة:**

فإن وزارة التنمية الاجتماعية تؤكد أن النسب التي يتم التداول بها إعلاميا فهي نسب غير صحيحة وأن عدد المتسولين قليل في القطاع، وأن وزارة الداخلية تقوم بحصر وضبط جميع المتسولين وذلك في إطار تنفيذ الخطة التي تم اعدادها من قبل اللجنة للعمل مع هؤلاء المتسولين وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في القطاع في حال كان المتسول ممتهن للتسول.[٢٢]

وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بمتابعة الشكاوي والحالات التي ترد اليها وخاصة لدي دائرة الأسرة والطفولة وبناء على التقارير الصادرة منها فأنه في عام ٢٠٢٠ قد تابعة وزارة التنمية الاجتماعية ٢٥٧ حالة لمتسولين في قطاع غزة، وعلى الرغم من الكثير من الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة والكثر من المساعدات سواء النقدية أو العينية الا انه الي هذا الحد لم تصل الوزارة لمرحلة القضاء على مشكلة التسول كما تسميها الوزارة بل أن وزارة التنمية الاجتماعية وعبر دوائرها ما زلت تصدر في تقاريرها الدوية والسنوية بأن قطاع غزة يعيش حالة اقتصادية صعبة وهو بحاجة الي تظافر جميع الدولة المانحة والمنظمات الدولية الانسانية لتقديم المساعدات لقطاع غزة وللأسر الفقيرة خاصه .

ووفقاً للجدول التالي الذي يظهر توزيع الحالات التي تابعتها وزارة التنمية حسب المحافظات [٢٣]:

[٢٠] - مقابلة الباحث مع وزارة التنمية الإجتماعية غزة
[٢١] - مقابلة الباحث مع وزارة التنمية الإجتماعية – غزة
[٢٢] - مقابلة الباحث مع وزارة التنمية الإجتماعية – غزة
[٢٣] - https://www.mosa.gov.ps/reports/5/ تقرير صادر عن وزارة التنمية الاجتماعية

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

عمل وازرة التنمية الاجتماعية قطاع غزة	محافظة شمال غزة	محافظة غزة	المحافظة الوسطي	محافظة خانيونس	محافظة رفح
متابعة حالات التسول ٢٠٢٠	٥٠ حالة	١٣٦ حالة	١٤ حالة	٢٤ حالة	٣٣ حالة

تاسعاً / التوصيات والنتائج :

الاستنتاجات:-

- نسبة البطالة والفقر في قطاع غزة مرتفعة جداً بلغت في عام ٢٠٢١ (٤٦.٩٪) مقارنة بالضفة الغربية والتي بلغت فيها نسبة البطالة (١٥.٥٪) وهذه النتيجة مؤشر خطير يؤكد على ارتفاع نسب البطالة في فلسطين وخاصة قطاع غزة .
- إن الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧ ساهم بشكل كبير في تدمير الحياة الاقتصادية في قطاع غزة وشكل سبباً رئيسياً لزيادة الفقر والبطالة بين شرائح المجتمع وساهم بشكل كبير في ممارسة بعض الفئات للتسول لسد احتياجاتهم الاساسية.
- إن الانقسام الفلسطيني الداخلي منذ عام ٢٠٠٧ ساهم بشكل كبير في انتهاك الحياه الاقتصادية في قطاع غزة، حيث ادي الانقسام إلى تفتت الحياه الاقتصادية والترابط بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- عدم وجود نصوص قانونية رادعة تشدد عقوبة التسول في حال العود والتكرار ما أدى إلى صعوبة القضاء عليها وساهم بشكل كبير في استمر بعض الأفراد وخاصة الاطفال داخل الاسر بممارسة التسول وبشكل كبير وخاصة على المفترقات العامة واشارات المرور.
- عدم وجود رقابة من الجهات الرسمية في قطاع غزة على موضوع التسول الإلكتروني في ظل انتشاره، وبشكل كبير في قطاع غزة.
- عدم وجود احصائيات محددة لممارسين التسول الإلكتروني وعدم وجود نصوص قانونية تجرم التسول الكتروني.
- ازدياد نسب التسول في فترة الأعياد والمواسم الدينية في قطاع غزة وخاصة في فترة شهر رمضان المبارك.
- إن التسول له أثار سلبية على المجتمع وعلى المتسول بشكل خاص وخاصة الاطفال والنساء منهم باعتبارهم أكثر فئات المجتمع هشاشة.

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

- زيادة نسب التسول نتيجة متطلبات الحياة للأسر في قطاع غزة والتدهور الاقتصادي للكثير من الأسر الفقيرة دفع البعض من هذه الأسر لامتهان التسول لتوفير المال الكافي لسد حاجتهم الاساسية

اهم التوصيات الصادرة على هذه الورقة البحثية:

- العمل على تشريع قانون يجرم التسول و يشمل كافة الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تساعد المجتمع والجهات الرسمية بضبط ظاهرة التسول والقضاء عليها من خلال استخدام نصوص قانونية صريحه .
- ضرورة قيام وزارة التنمية الإجتماعية بزيادة المساعدات النقدية والعينية للأسر الفقيرة والتي تعتبر أكثر الفئات والاسر معرضة لمتهان التسول أو الانخراط في التسول.
- ضرورة عمل وزارة التنمية الإجتماعية بأجراء دارسات مسحية لكل حالة تسول منفردة لتوصل للأسباب التي ادت إلى انخراط الأشخاص في التسول .
- العمل على زيادة توفير فرص العمل والتدريب المهني للمتسولين وذلك للمساهم في الحد من هذه الظاهرة ولكي يتمكن المتسول من توفير احتياجاته الأساسية.
- تنفيذ حملات توعية عبر استخدام كافة وسائل الاعلام المختلفة حول مخاطر التسول على المجتمع والأفراد وأليات المعالجة والوقاية .
- ضرورة تغير النظرة المتبادلة بين المجتمع والأطفال المتسولين في الشوارع للوقاية من إجرام المستقبل الخطير على المجتمع والعمل على دمجهم داخل المجتمع .
- ضرورة تضمين بعض البرامج التعلمية داخل المدارس في المرحلة الأساسية وتعريف التسول ومخاطرة وأضراره على المجتمع .
- تفعيل دور المواطن في الوقاية من ظاهرة التسول وعدم التبرع لأي شخص يطلب أو يستجدي الأموال من الناس في الشوارع وأم ابواب المساجد والاماكن العامة بل يتم توجيه هذه الأموال إلى صناديق مخصصة تتابعها وزارة التنمية الإجتماعية ليتم صرفها وتقديم المساعدة للأسر الفقيرة .
- ضرورة عمل وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الرسمية بتوفير دور رعاية للأطفال والنساء المتسولين للمساعدة في اعادة تأهيلهم.

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة
Mobile:+9705999418267 Tel: +97082826660
www.aldameer.org

- ضرورة ضبط حالة التسول الإلكتروني والذي جاء نتيجة التطور التكنلوجي داخل المجتمع والمساعدة في القضاء على هذه الحالة والتي وصلت إلى حد الاحتيال الغير مبرر.

انتهى

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان